

بيان وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تعتبر فيه أن توفير ممرات آمنة لإدخال المساعدات إلى قطاع غزة بشكل مستدام وإنساني ولائق هو التزام قانوني وأخلاقي يقع على دولة الاحتلال، ولا يوجد أي تبرير لفشل مجلس الأمن في ضمان حماية المدنيين وتأمين احتياجاتهم الإنسانية الأساسية*

2024/3/7

لا يوجد أي تبرير لفشل مجلس الأمن في ضمان حماية المدنيين وتأمين احتياجاتهم الإنسانية الأساسية

مع دخول عدوان الاحتلال على شعبنا يومه 153 على التوالي، وبالإضافة لمظاهر الإبادة الأساسية من قتل ومجازر جماعية واغتيالات وتجويع وتعطيش وحرمان من الأدوية والعلاجات والنزوح وغيرها، بدأت حرب الإبادة تفرز مظاهر جديدة أخرى من الموت المحقق للمدنيين الفلسطينيين بمن فيهم النساء والأطفال والمرضى وكبار السن لعل أبرزها انتظار المدنيين للمساعدات التي يتم إنزالها من الجو والتي باتت تشبه مصائد للموت بسبب استمرار القصف الإسرائيلي على المدنيين الذين ينتظرونها في أكثر من موقع في شمال القطاع، بما يولد أيضاً تدافعاً كبيراً بين المواطنين يؤدي في أغلب الأحيان إلى موت العشرات منهم، في مشهد مرعب ومأساوي فرضه الاحتلال والمجتمع الدولي على المدنيين الفلسطينيين يعكس بالنسبة لنا فشلاً وسقوطاً أخلاقياً مديماً يعبر عن انهيار منظومة الأخلاق والقيم الدولية، وانحطاط أخلاقي لدى جيش الاحتلال أيضاً، الذي يتخلى عن أبسط التزاماته كقوة الاحتلال في حماية المدنيين وتأمين احتياجاتهم الإنسانية، ويقوم بمنع إدخال الشاحنات وقصفها إن دخلت بطريقة وحشية، ويتلذذ أيضاً على حالة الفوضى والفتن في كل ما يتعلق بتلك المساعدات. ومظهر الإبادة الثاني الذي بدأ يطفو على السطح هو ارتفاع حالات التسمم في صفوف المدنيين خاصة الأطفال والمرضى بسبب انتشار السموم الناتجة عن أسلحة إسرائيل المحرمة دولياً والفتاكة والمتواجدة فوق الأرض وفي باطنها وعلى الأعشاب وفي الهواء وكذلك انتشار الأوبئة والأمراض المعدية، بما يؤكد أن إسرائيل ماضية في تحويل كامل قطاع غزة إلى منطقة غير قابلة للحياة البشرية وليس فقط تدميره وتهجير سكانه. وبالرغم من الإجماع الدولي الملحوظ على أهمية حماية المدنيين وإدخال شاحنات المساعدات بشكل مستدام إلى قطاع غزة عامة وإلى شماله بشكل خاص تلاحظ الوزارة استمرار الاستخفاف الإسرائيلي الرسمي بهذا الإجماع، بل وغياب جميع قضايا المدنيين الفلسطينيين

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

وحقوقهم في ظل الحرب عن الخطاب السياسي لحكام تل أبيب، بما يعكس عدم اكتراث لحياتهم بل ويكشف نوايا الحكومة الإسرائيلية الحقيقية في تعميق الإبادة أو التهجير.

من جهة أخرى تؤكد الوزارة أن توفير ممرات آمنة للمساعدات هي مسؤولية مباشرة لجيش الاحتلال لا يوجد أي تبرير لإعفائه منها، كما أن إمعان إسرائيل في منع دخول المساعدات ووصولها في بيئة إنسانية سليمة لمستحقيها يعكس إما تواطؤاً دولياً أو افتقار النظام الدولي لآليات عمل إنسانية ملزمة أو عدم رغبة في تفعيل تلك الآليات إن وجدت.

وهنا تعبر الوزارة عن استغرابها الشديد من فشل المجتمع الدولي ليس فقط في وقف حرب الإبادة ضد شعبنا، وليس فقط فشله في حماية المدنيين الفلسطينيين، وإنما أيضاً فشله وتخليه عن قدرته التي يتمتع بها وفقاً للقانون الدولي في توفير ممرات آمنة لقوافل المساعدات بشكل مستدام، وهذا أضعف الإيمان.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>